أثر الإصلاح الاقتصادي على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في العراق للمدة (٢٠٠٣-٢٠٢١)

م. هاوناز عمر محمد
جامعة السليمانية
كلية الإدارة والاقتصاد
hawnaz.muhammad@univsul.edu.iq

أ.م.د. ماردين محسوم فرج
جامعة السليمانية
كلية الإدارة والاقتصاد
Mardin.faraj@univsul.edi.iq

أ.م.د. عبدالوهاب محمد جواد الموسوي
جامعة الكوفة
كلية الإدارة والاقتصاد
Wahab.almusawi@yahoo.com

ISSN 2709-6475 DOI: https://dx.doi.org/10.37940/BEJAR.2023.4.3.7

تأريخ استلام البحث ٢٠٢٢/١٠/٢٧ تأريخ قبول النشر ٢٠٢٢/١١/٥ تأريخ النشر ٢٠٢٣/٣/٣٠

المستخلص

مر العراق بتغيرات اقتصادية وسياسية واجتماعية وذلك بتطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادي ثم برامج الإصلاح الاقتصادي منذ ٢٠٠٣، التي اشتملت على تعديلات هيكلية للاقتصاد العراقي والسياسات المالية، والنقدية، والسعرية، والتسويقية، وتحرير الأسعار وتركها تتحدد وفقاً لقوى العرض والطلب، لذلك تمثل المشكلة الرئيسية للبحث في أنه على الرغم من أن تطبيق سياسات وبرامج الإصلاح الاقتصادي في العراق فلقد حققت الكثير من الآثار الإيجابية للاقتصاد، إلا أنه كان لتلك السياسات بعض الآثار السلبية، لذلك تسعى هذا البحث إلى التعرف على أثر هذه البرامج والسياسات في بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في العراق، كما يهدف البحث الى تحليل اثار سياسات الإصلاح الاقتصادي في بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية خلال المدة (٢٠٠٣-٢٠٢١)، ولتحقيق هذا الهدف اعتمد البحث على المنهج الوصفي - التحليلي الذي يعتمد على بيانات السلاسل الزمنية، باستخدام نموذج طريقة التكامل المشترك (Cointe-Cointegrating Regression) وطريقة تقدير النماذج من خلال نماذج (ARCH)، (DOLS)، و(FMOLS)، وأخيراً توصل البحث إلى عدة استنتاجات، منها: ان هناك علاقة إيجابية بين الانفتاح التجاري وبعض المتغيرات الاقتصاد الكلي المتمثلة ب(النمو الاقتصادي، التضخم، البطالة، القروض الخارجية)، كما أثر سعر الصرف للدينار العراقي إيجابيا في النمو الاقتصادي وانخفاض معدلات التضخم، بينما كان أثره على البطالة والقروض الخارجية سلبياً، واستنتج البحث ان الإصلاحات التي قامت بها الحكومة العراقية لجذب الاستثمار الأجنبي لم تساهم في تحقيق النمو الاقتصادي، انخفاض معدلات التضخم والبطالة. واقترح البحث ضرورة الاستمرار في الإصلاح الاقتصادي من اجل القضاء على التحديات وضرورة توجيه مزيد من الدعم والتسهيلات للاستثمار المحلى ثم الاستثمار الأجنبي لتحقيق التنمية الاقتصادية في العراق.

الكلمات المفتاحية: الإصلاح الاقتصادي، النمو الاقتصادي، الاستثمار الأجنبي، الانفتاح التجاري، سعر الصرف، التضخم، البطالة.

The impact of Economic Reform on Some Macroeconomic Variables in Iraq for the period (2003-2021)

Abstract

Iraq has gone through economic, political, and social changes by applying the policy of economic openness and then the economic reform programs since 2003, which included structural adjustments to the Iraqi economy and the financial, monetary, price, and marketing policies, liberalizing prices and letting them be determined according to the forces of supply and demand. Iraq has gone through economic, political, and social changes by applying the policy of economic openness and then the economic reform programs since 2003, which included structural adjustments to the Iraqi economy and the financial, monetary, price, and marketing policies, liberalizing prices and letting them be determined according to the forces of supply and demand, achieve this goal, the paper relied on the descriptive-analytical approach that relies on time-series data, using the Cointe-Cointegrating Regression model and the model estimation method through ARCH, DOLS, and FMOLS models; Finally, the paper reached many conclusions, including there is a positive relationship between trade openness and some macroeconomic variables represented by (economic growth, inflation, unemployment, external debts), and the exchange rate of the Iraqi dinar positively affected economic growth and low inflation rates, While its impact on unemployment and external loans was negative. The paper concluded that the reforms undertaken by the Iraqi government to attract foreign investment did not contribute to achieving economic growth, declining inflation and unemployment rates. The research suggested the need to continue economic reform in order to eliminate challenges and the need to direct more support and facilities for local investment and then foreign investment to achieve economic development in Iraq.

Key words: Economic Reform, Economic Growth, Foreign investment, trade openness, exchange rate, inflation, unemployment.

المقدمة:

تُعد المؤشرات الدولية التي تعنى بمختلف الموضوعات الاقتصادية هي من أهم المؤشرات والأسس التي تعتمد عليها الهيئات الدولية المعنية بالشأن الاقتصادي في تقييم التقدم المحرز في مختلف الجوانب الاقتصادية والتنموية، لاسيما إذا ما علمنا إن هذه المؤشرات هي المرآة التي تعكس الواقع الاقتصادي والمؤسساتي للبلد، وتوضح الأداء الاقتصادي والتنموي له، وهي تسهم بشكل جاد في رسم الأهداف من قبل واضعي سياسات الإصلاح الاقتصادي والبرامج الإنمائية الهادفة إلى تحقيق التقدم الاقتصادي، إذ تتيح هذه المؤشرات التعرف على حجم التقدم المتحقق ومكامن الخلل والضعف في مختلف الجوانب ذات الصلة بموضوعة التنمية، ولعل التنمية المستدامة بكل ما تتضمنه من تفاصيل تعد من أهم الموضوعات التي بدأ الاهتمام بها في مختلف بلدان العالم ومن قبل المنظمات الاقتصادية الدولية يتنامى بشكل مضطرد، فقد أصبح المستقبل الاقتصادي لكل بلدان العالم المتقدمة منها والنامية لا يعتمد على الانشطة التجارية والمالية فحسب، بل يعتمد كذلك والى حد كبير على مدى الارتقاء بأبعاد التنمية المستدامة ومؤشراتها المختلفة، وبما يتوافق مع ظروف وإمكانات كل بلد، الأمر الذي من شأنه أن يرتقي بالمستوى الاقتصادي والاجتماعي والبيئي لذلك البلد ويسهم بشكل كبير في حل العديد من مشكلاته ويؤسس لحياة كريمة مرفهة لمواطنيه.

مشكلة البحث:

على الرغم من امتلاك العراق موارد وامكانات مادية وبشرية وطبيعية، إلا انه مازال يعاني من سوء إدارة الملف الاقتصادي وعدم وضوح السياسات وضعف فاعلية تنفيذ البرامج والخطط الاقتصادية، فضلاً عن حالة عدم الاستقرار السياسي والأمني وتفشي ظاهرة الفساد المالي والاداري، الامر الذي يشكل تحديات كبيرة تحد من تنمية وتطوير الاقتصاد وبما يتناسب مع حجم ثرواته. لذا تمكن مشكلة البحث في طرح واقع الإصلاح الاقتصادي وبيان أثره في بعض متغيرات الاقتصاد الكلي خلال المدة (٢٠٠٣-٢٠٢١)، من خلال الأسئلة الآتية:

١. ماهي إجراءات التي قام بها الحكومة العراقية من اجل الإصلاح الاقتصادي في العراق خلال المدة (٢٠٠٣-٢٠٢١).
٢. كيف يؤثر عمليات الإصلاح الاقتصادي في بعض المتغيرات الاقتصاد الكلي متمثلة بـ(الناتج المحلي الإجمالي، معدل التضخم، البطالة، الديون الخارجية) في العراق خلال المدة (٢٠٠٣-٢٠٢١).

هدف البحث:

هدف البحث إلى:

١. تحليل برامج الإصلاح الاقتصادي في العراق خلال المدة البحث.
٢. بيان أثر هذا الاصلاحات في متغيرات الاقتصاد الكلي في العراق خلال المدة (٢٠٠٣-٢٠٢١).

أهمية البحث:

إن أهمية هذا البحث تتأتى من خلال دراسة الدور الذي يمكن أن يلعبه الإصلاح الاقتصادي في النهوض بالاقتصاد الوطني والارتقاء بمعدلات النمو لمختلف المؤشرات الاقتصادية في الاقتصاد العراقي الذي يواجه أزمة مالية منشأها سوء ادارة الملف الاقتصادي، بالشكل الذي يبعث على التشاؤم بسبب تراكم المشاكل والتحديات التي اضحت تهدد بنيته المؤسسية والمجتمعية، فضلاً عما

يعانيه أساساً من اختلالات، لذا فإنه من الضروري التركيز على تجاوز الاخطاء ومعالجة المشكلات دون تخبط أو قيود من أجل ان تكون التنمية عملية مستقرة ومتواصلة ولا نهائية.

فرضية البحث:

يسعى هذا البحث ومن خلال المشكلة التي هو في صدد معالجتها إلى اختبار الفرضية الاتية: (إن تطبيق سياسات الإصلاح الاقتصادي يؤثر في متغيرات الاقتصاد الكلي في العراق خلال مدة البحث).

حدود البحث:

اقتصر البحث على التعرف على أثر الإصلاح الاقتصادي على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في العراق خلال المدة (٢٠٠٣-٢٠٢١).

منهج البحث:

استند البحث إلى المنهج الوصفي لوصف الظاهرة محل الدراسة، والمنهج الكمي لبيان أثر تطبيق السياسة الإصلاح الاقتصادي على المتغيرات الاقتصاد الكلي في العراق خلال المدة (٢٠٠٣-٢٠٢١) من خلال النموذج القياسي، ومن أجل إثبات صحة الفرضية وتحقيق الأهداف المذكورة، فقد قسم البحث الى عدد من المحاور فضلاً عن عدد من الاستنتاجات والتوصيات.

الدراسات السابقة:

إن الإصلاح الاقتصادي يتضمن مجموعة التدابير والاجراءات الهادفة إلى معالجة الاختلالات الهيكلية للاقتصاد الوطني. نتيجة إلى ذلك يتم الانتقال إلى نظام منفتح يقوم على أساس تحرير السوق وتوسيع قاعدة التنمية، إلا أن أثر الإصلاح الاقتصادي في المتغيرات غير حاسم في كل الحالات ولكل الدول (Abbott,*et.al.*, (Joshi, & Little,1996) (Ffrench,2002) (2010، إلا ان البحث الحالي يركز على الآثار الإصلاح الاقتصادي في المتغيرات الاقتصاد الكلي في العراق، لذا يتم تسليط الضوء على بعض الدراسات التي تخدم هدف البحث، ومن أهم هذه الدراسات:

- هدفت دراسة (Zhao,*et.al.*,2021) في تحديد أثر الإصلاحات المؤسسية على المتغيرات الاقتصاد الكلي في الدول النامية خلال المدة (١٩٧٠-٢٠١٠) بالاعتماد على البيانات السنوية لـ(122) دولة نامية، باستخدام تقنية (difference-in-differences technique) وتوصلت الدراسة إلى أن الإصلاحات الاقتصادية اكثر تأثيراً في المتغيرات الاقتصادية مقارنة بالإصلاحات المؤسسية، كما ان تحقيق التنمية المستدامة في هذه الدول تعتمد بالدرجة الأولى على الإصلاحات الاقتصادية و السياسة للتجاوز الازمة الاقتصادية في هذه الدول.
- هدفت دراسة (Bayar & Günçavdı,2021) على العلاقة الإصلاح الاقتصادي وتوزيع الدخل وعدم المساواة في تركيا خلال المدة (٢٠٠٢-٢٠٠٧)، بالاعتماد على البيانات الدخل والميزانية، استخدمت التجارة الخارجية كمؤشر للإصلاح الاقتصادي. وتوصلت الدراسة إلى أن هناك علاقة إيجابية بين الإصلاحات الاقتصادية والدخل الاسرة خلال المدة الدراسة، كما ان تطبيق هذه الإصلاحات ساهم في تقليل عدم المساواة في تركيا خلال (٢٠٠٢-٢٠٠٧)، إلا أن الدراسة توقعت ان أثر الإصلاح الاقتصادي قد يكون سلبياً (٢٠٠٩-٢٠١٣).

- هدفت دراسة (Bashar & Khan,2012) إلى بيان أثر الإصلاح الاقتصادي على النمو الاقتصادي في بنغلادش خلال المدة (١٩٧٤-٢٠٠٧) وذلك باستخدام نماذج (cointegration) و(VAR)، وذلك من خلال استخدام كل من (الانفتاح الاقتصادي، تحرير حساب رأس المال) كمتغيرات المستقلة والناتج المحلي الإجمالي كمتغير التابع، توصلت الدراسة إلى أثر الإصلاحات الاقتصادي متمثلة بالانفتاح الاقتصادي لا يؤثر على النمو الاقتصادي في الاجل القصير بينما يكون فعالا في الأجل الطويل، كما ان التحرير حساب رأس المال يؤثر على النمو الاقتصادي.
- هدفت دراسة لـ(Jamal,*et.al.*,2012) تأثير تطبيق تدابير الإصلاح الاقتصادي على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي متمثلة بـ(الناتج المحلي الإجمالي، الاستثمار الأجنبي، التجارة الخارجية) في الهند بعد عام (١٩٩١)، توصلت الدراسة إلى أن تطبيق الإصلاح الاقتصادي في الهند أثر ايجابياً على الناتج المحلي الإجمالي والاستثمار الأجنبي المباشر، فضلاً عن الأثر الايجابي على زيادة الاستيرادات الهندية.
- وفي الاتجاه نفسه قامت دراسة (Elijah,2007) لمعرفة أثر تطبيق التدابير الإصلاحات الاقتصادية والفساد على النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية. واستخدمت الدراسة المنهج التحليلي، وتوصلت الدراسة الى ان هناك علاقة سلبية بين التدابير الحكومة النيجيرية متمثلة بالإصلاح الاقتصادي والفساد، أي ان الحكومة ساهمت في تقليل معدلات الفساد، أي ان ارتفاع الرشاوي والمحسوبية والفساد أثر سلبياً على النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية من خلال آثاره السلبية على الإيرادات العامة والاستثمارات والقوة العمل وعدم المساواة.

أما بالنسبة للدراسات العربية فهناك عدد من الدراسات التي تناولت أثر الإصلاح الاقتصادي في بعض المتغيرات الكلية، من أبرز هذه الدراسات:

- دراسة (المطيري وآخرون، ٢٠٢١) هدفت الى تحليل وقياس أثر البرامج والسياسات الإصلاح الاقتصادي على التنمية المستدامة في مصر خلال المدة (٢٠٠٠-٢٠١٨)، من خلال استخدام الانحدار المتعدد المرحلي (Stepwise)، وتوصلت الدراسة الى ضرورة توجيه مزيد من الدعم والتيسيرات للاستثمار المحلي حيث أنه الأقدر على دعم النمو والتنمية مقارنة بالاستثمار الأجنبي المباشر، مع التركيز على تدريب وتطوير العمالة لأنها الركيزة الأساسية لرفع إنتاجيتها ومن ثم نمو الناتج القومي في مصر.
- هدفت الدراسة (بوفنش،٢٠٢١) تبيان دور الإصلاحات الاقتصادية الهيكلية في دعم النمو الاقتصادي في الصين للمدة (١٩٧٨-٢٠١٨)، باستخدام المنهج التحليلي ونموذج (ARDL) وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي كمؤشر عن النمو الاقتصادي، والمتغيرات المفسرة الداخلة في تكوين النموذج القياسي كمؤشرات عن الإصلاحات الاقتصادية الهيكلية، والمتمثلة في الانفتاح التجاري، الكتلة النقدية والائتمان المحلي المقدم إلى القطاع الخاص كنسب من الناتج المحلي الإجمالي، فضلاً عن تأثير هذه المتغيرات ايجابيا على النمو الاقتصادي باستثناء الائتمان المقدم لقطاع الخاص.
- وفي الاتجاه نفسه هدفت دراسة (الجبوري ومحمد، ٢٠١٨) الى بيان الدور الإصلاحات الاقتصادية في رفع معدل النمو الاقتصادي في الجزائر خلال المدة (١٩٩٠-٢٠١٤) باستخدام التحليل القياسي معامل بيرسون، وتوصلت الدراسة الى أن هناك علاقة الطردية بين الانفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في الجزائر، كما ان ارتفاع الانفاع على التربية والتعليم في الجزائر

نتيجة للإصلاحات الاقتصادي أثر إيجابياً على النمو الاقتصادي، كذلك بالنسبة لعلاقة بين القوى العاملة والنمو الاقتصادي.

- هدفت الدراسة (بني سلامة و درادكة،٢٠١٧) إلى التعرف على أثر الإصلاح الاقتصادي في الإصلاح السياسي في الأردن خلال الفترة (٢٠٠٣-٢٠١٥) باستخدام منهج التحليلي، توصلت الدراسة إلى أن تأثير الإصلاح الاقتصادي في الإصلاح السياسي كان محدوداً وبدرجة متوسطة، فالأردن لديه ديمقراطية جزئية أو مقيدة، ويعاني من عدم الاستقرار الحكومي والبرلماني وضعف المشاركة السياسية وانتشار الفساد وضعف فعالية الحكومة. وكشفت نتائج الدراسة عن فقدان الإرادة السياسية لتحقيق الإصلاح المنشود، وغياب الرؤية الاقتصادية لإدارة البلاد على نحو أفضل.

أما بالنسبة للدراسات العراقية، فهناك مجموعة من الدراسات التي تناولت العلاقة بين الإصلاح الاقتصادي باستخدام المنهج الوصفي التحليلي منها (عمران، ٢٠١٩) و(عواد، ٢٠١٥)، وهنا نركز على الدراسات التي استخدمت التحليل الكمي منها:

- هدفت دراسة (علي وآخرون، ٢٠٢٠) إلى التعرف على الآثار الاقتصادية والاجتماعية للبرامج الإصلاح الاقتصادي في العراق خلال المدة (٢٠٠٣-٢٠١٦) بالاعتماد على المنهج التحليلي، وتوصلت الدراسة الى ان البرامج الإصلاح الاقتصادي التي تم تطبيقه في العراق بالإشراف صندوق النقد الدولي والبنك الدولي أثراً إيجابياً على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية، كما افرزت آثاراً اجتماعية سلبية.

وتختلف هذه الدراسة عن الدراسات السابقة التي أجريت في العراق، إذ تم استخدام نماذج القياسية وعدد من مؤشرات التي استخدمت كمؤشر للإصلاح الاقتصادي في العراق.

أولاً: الإطار المفاهيمي لسياسات الاصلاح الاقتصادي وأهدافها:

إن الإصلاح الاقتصادي يعبر عنه بحزمة من السياسات الاقتصادية، وهي تتضمن سياسات التثبيت (Stabilization Policies) التي تشير إلى التغيرات المدروسة في أدوات السياسات الاقتصادية الكلية التي تطبقها الدول لتغيير الشروط أو الظروف الاقتصادية الكلية من أجل تثبيت الاقتصاد. وسياسات التصحيح (التكييف) الهيكلي (Structural Adjustment Policies) التي تعبر عن عملية التكييف للتغيرات المفاجئة أو الكبيرة وغالباً المتوقعة لمجموعة الأهداف التي تسعى الحكومة الى تحقيقها (Reznick,1995)، أي إن الإصلاح الاقتصادي يعد من السياسات التي تعمل على جعل النفقات متناغمة مع ما هو متاح من موارد، وذلك من خلال إيجاد توليفة من السياسات المالية والنقدية والتجارية وسعر الصرف لضمان وجود طلب كلي يتلاءم وتركيبة العرض الكلي بواسطة اعتماد إجراءات تعمل على تحفيز قطاعات السلع والخدمات، فضلاً عن اعتماد سياسات الاقتصاد الجزئي التي تستهدف تحسين الكفاءة في استخدام الموارد من خلال إزالة تشوهات الأسعار وتعزيز المنافسة وتحقيق السيطرة الإدارية. وعلى وفق ذلك يتم استعادة التوازن المالي الداخلي والخارجي، والحد من الضغوط التضخمية وإزالتها وتقوية وضع ميزان المدفوعات واستعادة الجدارة الائتمانية التي تتطلب ضمان النمو القابل للاستمرار وتخفيض معدلات البطالة، فضلاً عن سياسات الاستقرار والإصلاحات الرامية لتحسين استخدام الموارد ورفع كفاءتها على المدى المتوسط والطويل. ويشمل الإصلاح الاقتصادي تلك السياسات والإجراءات المرتبطة بإعادة هيكلة

الاقتصاد القومي على نحو يؤدي إلى تفعيل آليات السوق ويمكن الاقتصاد من زيادة الدخل والناتج القومي وتحقيق النمو المستدام (حميد،٢٠٠٠:١٧٣).

ومن خلال النظر الى تعريف ومفهوم سياسات الإصلاح الاقتصادي والظروف التي أدت الى تطبيقها على الدول النامية بصفة خاصة وبالنظر الى سمات الاقتصادات التي تسعى للدخول في برنامج إصلاح اقتصادي شامل يتكون من حزمة من سياسات التثبيت والتصحيح الهيكلي، ولكون سياسات الإصلاح الاقتصادي لا تعد غاية في حد ذاتها وأنما تمثل وسيلة لإنجاز أهداف محددة، فانه يمكن تحديد أهداف تلك السياسات على النحو الآتي: (صندوق النقد العربي،١٩٩٨:٨)

١. تحقيق التوازن المالي الداخلي:

ويتم ذلك من خلال إجراء تخفيض جوهري في عجز الموازنة العامة للدولة بما يعيد التوازن المالي المحلي الى المستوى الذي يصل فيه العجز الى نسبة قليلة من الناتج المحلي الإجمالي.

٢. الوصول الى حالة معينة من استقرار الأسعار:

إ يتم في هذه الحالة تحقيق معدل منخفض ومقبول من التضخم من اجل إزالة التشوهات السعرية والوصول الى حالة معينة من استقرار الأسعار.

٣. إعادة التوازن الخارجي وتحسين وضع ميزان المدفوعات:

ويتم هذا الامر من خلال تحرير سعر الصرف وتحرير التجارة الخارجية وتنمية الصادرات في إطار العمل على إعادة هيكلة الاقتصاد الوطني ومن ثم إعادة هيكلة الصادرات بالشكل الذي يقود الى تعزيز المنافسة الدولية للصناعة المحلية في إطار اتباع الاقتصاد الوطني لسياسة الإنتاج من أجل التصدير واتخاذ سبيل التصدير الموجه للخارج.

٤. زيادة معدل النمو الاقتصادي:

ويتحقق ذلك من خلال سياسات الاستثمار وتطبيق سياسة الخصخصة، والتحول من نظام قائم بصفة أساسية على القطاع العام الى نظام يعطي مكان الصدارة للقطاع الخاص ليضطلع بدوره في تحريك النشاط الاقتصادي في ظل العمل بآليات السوق والحرية الاقتصادية، إذ يكون هو القطاع القائد لعملية التنمية وتصحيح أسعار السلع والخدمات، على ان يتوافق ذلك مع المزيد من سياسات وبرامج التحول الى سياسة الإنتاج من اجل التصدير التي تؤدي في مجموعها الى تحقيق تنمية اقتصادية ذات توجه خارجي بعد هيكلة الاقتصاد وأحداث مجموعة من الإصلاحات التي تحقق معدل نمو اقتصادي مرتفع مع مرور الزمن واكتمال الإصلاحات المطلوبة، الأمر الذي سوف يتناغم بالضرورة مع الارتقاء بمختلف مؤشرات التنمية المستدامة.

ثانياً: مبررات تطبيق سياسات الإصلاح الاقتصادي:

لقد تيقنت الكثير من الدول النامية بضرورة تركيز الاهتمام على سياسات التثبيت والتصحيح الهيكلي بعد ان اتضح ان تلك الصدمات الداخلية والخارجية وتصاعد أزمة المديونية الخارجية يرجع الى ان معظم الدول النامية تميزت بسمات مشتركة كانت وراء المشاكل التي عانت منها (Wobst,2001) وأهمها:

١. وجود ضغوط تضخمية مرتفعة نسبياً.
٢. عجز كبير ومزمن في الموازنة العامة للدولة.
٣. عجز كبير في ميزان المدفوعات.

٤. أسعار الصرف مبالغ في قيمتها وغير حقيقية.
٥. عدم توافر أسواق مالية محلية واسعة ومتطورة.
٦. وجود قطاع عام كبير ومترهل ومسيطر وذي كفاءة اقتصادية منخفضة مع تشوهات في هيكل أسعار السلع والخدمات وعناصر الإنتاج.

وأصبح لزاماً على أي اقتصاد تام تتوافر فيه هذه السمات ويسعى للخروج من ازمته ومن اختلال توازنه الداخلي والخارجي، ان يطبق حزمة سياسات التثبيت والتصحيح الهيكلي، ومن هنا دخلت كثير من الدول النامية في تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي الشامل الذي يضم هذه الحزمة من السياسات لإعادة التوازن المنشود، وأصبحت هذه الظروف تعبيراً واضحاً عن أهمية إدارة الاقتصاد الوطني من خلال السياسات الاقتصادية الكلية المستندة الى النظرية الاقتصادية لمعالجة المشاكل والاختلالات التي يعاني منها الاقتصاد النامي على وجه الخصوص (Heidhues & Obare,2011).

ثالثاً: الإصلاح الاقتصادي في العراق:

إن الواقع الذي مرّ به العراق طوال السنوات السابقة من استنزاف لجزء كبير من موارده باتجاه الحرب التي خاضها ضد الارهاب، وفي ظل تأرجح ملحوظ في أسعار النفط المصدر شبه المطلق للإيرادات العامة في السوق العالمية، يضاف الى ذلك الهدر الواضح في ثروات البلد خلال الفترة الماضية وتخبط غير خفي في السياسات التي انتهجتها الحكومات المتعاقبة التي رفعت شعارات غير حقيقية غلفت بها الفساد المالي والاداري المستشري في مفاصل الدولة العراقية، إذ بدأت مسيرة العراق في الإصلاح الاقتصادي منذ أواسط الثمانينات، فلقد باشرت الحكومة في العراق بإجراءات تصحيحية في مجال الاقتصاد والصناعة فقامت بتحويل ملكية بعض المشروعات الصناعية والتجارية والخدمية والحكومية إلى القطاع الخاص والمختلط عن طريق البيع الكلي أو الجزئي أو التأجير، وقد أصدرت جملة من القرارات والتشريعات والأنظمة التي استهدفت إصلاحات إدارية واقتصادية تهدف إلى رفع القيود والحواجز وفتح القنوات للنشاط الخاص للمشاركة في القطاعات الاقتصادية. وقد تم فعلاً خلال هذه الفترة خصخصة كثير من نشاطات القطاع العام غير المجدية اقتصاديًا التي أثبتت التجربة ضعف كفاءة أدائها وعدم جدواها الاقتصادية والمالية وتم بيعها بالكامل إلى القطاع الخاص ومشاركته في إدارة بعض الشركات الحكومية الأخرى (فرج،٢٠١٧:١٠٩).

لم تستمر مرحلة الإصلاحات الاقتصادية في العراق في عقد الثمانينيات من القرن الماضي فترة طويلة إذ إنّ العقوبات الاقتصادية جاءت عقب مرحلة الإصلاحات مما أفرز آثاراً سلبية تجاه بنية وهيكل الاقتصاد العراقي مما تسبب في تفاقم الوضع الاقتصادي المأزوم، وإن هذه الإصلاحات التي قامت بها الحكومة العراقية في النصف الثاني من عقد التسعينات، قامت بها من دون الاستعانة بالمؤسسات الدولية وتفتقر إلى الأسس العلمية والمنهجية الاستراتيجية في وضع برامج الإصلاح. أما بعد عام ٢٠٠٣ وبسبب المشاكل التي يعانيها الاقتصاد العراقي وجدت الحكومة العراقية الجديدة نفسها أمام تحديات كبيرة جداً ومشاكل اقتصادية كثيرة واختلالات هيكلية عميقة في الاقتصاد العراقي وكان لابد لها من تبني إصلاحات اقتصادية كثيرة واسعة النطاق (Al-Rawi,*et.al.*, 2021).

فقد سعت الحكومة العراقية متضامنة مع الصندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية الاستمرار في عملية الاصلاح الاقتصادي التي بدأتها في عام ٢٠٠٤ من أجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي وتحرير التجارة الخارجية من الناحية التشريعية والتنظيمية وأن أثر هذه الإجراءات على الاقتصاد العراقي التي يمكن عرضها بالشكل الآتي:

١. الموازنة العامة: شهدت الموازنة العامة في العراق تحديات كبيرة وضغوط عميقة تمثلت في الظروف الاستثنائية التي عاشها العراق أكثر من عشرين سنة على التوالي، أما بعد عام ٢٠٠٣ فأجريت إصلاحات على الموازنة العامة في العراق وهي أولا التقديرات العلنية للموازنة العامة بعد أن كانت تعد من أسرار الدولة. أما في الوقت الحاضر فتنشر سنوياً، وتغير نظام التبويب من خلال تطبيق نظام جديد عرف (إحصاءات مالية حكومية)، سمي بنظام التبويب (GFS)، إذ يتميز هذا النظام بكونه يتم على مستوى عالي من التقدير ويحتوي على تفاصيل في تحليل بيانات النفقات والإيرادات وانهّ يتناسب مع الواقع الجديد في العراق والتقليل من الضغط على الموازنة العامة وذلك بتقليل النفقات إلى أقل ما يمكن من خلال تخفيض مخصصات الدعم الحكومي منها دعم المشتقات النفطية ودعم البطاقة التموينية وكذلك زيادة الإيرادات العامة من خلال زيادة الصادرات النفطية وزيادة قنوات الإيراد العام وإيجاد قنوات جديدة لهذا الإيراد (سعود،٢٠١١:١٤٦). حققت هذا الغرض والهدف المنشود وهو معالجة العجز في الموازنة العامة ويرجع هذا الفائض إلى زيادة أسعار البترول عالميًا وزيادة صادرات النفط العراقية وتخفيض الدعم الحكومي وخصوصًا دعم أسعار المشتقات النفطية ودعم البطاقة التموينية (IMF,2008:22).

٢. ان الإصلاحات الاقتصادية في قطاع التجارة الخارجية بدأت لأمر رقم (١٢ لسنة ٢٠٠٣) إن اعتماد سياسة الباب المفتوح من خلال تعليق كافة الرسوم والتعريفات الجمركية وإزالة أية قيود مفروضة على العمليات التجارية والتي أدت إلى زيادة تبعية الاقتصاد العراقي للاقتصاد العالمي، وفي أعقاب ذلك صدر الأمر رقم (٥٤) في شباط من العام ٢٠٠٤ ليحل محل الأمر رقم (١٢) السابق ولينظم سياسة تحرير التجارة بتخفيض الرسوم الجمركية وضرائب الاستيراد وتوحيدها في رسم موحد أطلق عليه ضريبة إعادة إعمار العراق بنسبة (5%)، إذ بدأ العمل به بتاريخ الأول من نيسان من عام ٢٠٠٤، والذي منع بموجبه تصدير المعادن الخردة.

٣. قامت الحكومة العراقية بالمصادقة على العديد من الاتفاقيات الدولية والإقليمية بهدف تعزيز دورها الدولي في مجال البحث والسبيل الأكثر فعالية من أجل تحقيق الاستدامة وتحقيق مستقبل مشترك امن، كما قام الحكومة العراقية بإنجازالقوانين والتعليمات للملاءمة مع اتفاقيات منظمة التجارة العالمية.

٤. الأسعار: لم تعد الأسعار تحدد من قبل الحكومة بل تركت لحركة السوق المحلية من قبل تجار الجملة والمفرد استنادًا إلى أسعار المستوردين وهؤلاء يحددون أسعارهم وفق حركة السوق العالمية المستندة إلى أسعار النفط والدولار فتكون الأسعار المحلية انعكاساً مباشراً للأسعار العالمية نتيجة عملية التحول الاقتصادي وفتح الحدود على العالم تحت شعار الحرية الاقتصادية وتم إلغاء الضرائب الجمركية على أغلبية السلع والخدمات.

بعد تحرير أسعار السلع والخدمات تم تحرير أسعار الفائدة من خلال رفع هامش المرونة الذي كان يستخدم بمقدار (3%) ارتفاعاً وانخفاضاً وترك سعر الفائدة يحدد من قبل المصارف التجارية وكان قد استقرت ودائع التوفير (6.5%) والودائع الثابتة عند (8%) والائتمان متوسط

الأجل عند (12%) لعام (٢٠٠٤) وتعد هذه النسب منخفضة عما كان عليه للأعوام السابقة، إلا إن هذه نسبة انخفضت لتشكل نسب تتراوح بين (5-6%) على جميع الودائع تحت طلب والودائع الأجل والادخارية (IMF,2014:19).

٥. ولم يعد سعر الصرف الثابت ملائماً لحركة الأنشطة الاقتصادية، كان القرار تحسين سعر الصرف ولكن باختيار سعر الصرف المدار نظامًا للصرف العراقي وهو أن يكون حراً يتحدد وفق آلية العرض والطلب، ولكن تحت إشراف البنك المركزي لخطورة حركة الصرف الأجنبي وتأثيره في النشاط الاقتصادي وهو من المتغيرات ذات التأثير المتعدد في باقي المتغيرات الاقتصادية، لذلك من الصحيح أن تكون حريته تحت إشراف و مراقبة البنك المركزي، واتخذت حرية سعر الصرف شكل مزادات يومية يغطي فيها البنك المركزي طلبات المصارف التجارية التي هي أصلاً عبارة عن طلبات القطاع الخاص إضافة إلى الحوالات التي تعطي بالدولار من قبل البنك المركزي وعلى أثر نظام الصرف الجديد كان معدل سعر الصرف لعام (٢٠٠٤) هو (١٤٦٩) دينار/دولار، انخفض إلى (1192) دينار/دولار لسنة (٢٠٢٠)، كما مبين في الشكل (1) وإن سبب هذا التحسن في سعر صرف الدينار العراقي هو سياسة البنك المركزي العراقي من خلال التحكم و السيطرة على سوق سعر صرف الدينار العراقي وإنشاء مزاد علني للعملة بهدف تحقيق التوازن في سوق النقد الأجنبي (Faraj & Abdalla,2022). إلا ان قرار البنك المركزي بالتحديد سعر الصرف في نهاية عام (٢٠٢٠) أدت الى ارتفاع سعر الصرف للدينار العراقي واستقر عند مستوى (1450) دينار/دولار في عام (٢٠٢١).

٦. المديونية الخارجية[١]: يعد العراق من أبرز الاقتصادات العالمية التي تعاني من الأعباء والالتزامات المالية الدولية والتي أبرزها تراكم الدين العام الخارجي لأكثر من عقدين من الزمن نتيجة لإبرام عقود القروض الدولية مع مجموعة من الدول التي أخذت على عاتقها دعم العراق خلال سنوات الحرب وظروف الحصار الاقتصادي، وكان موضوع المديونية الخارجية في العراق سراً من أسرار الدولة وحتى على المؤسسات الرسمية ذات الشأن وهو البنك المركزي العراقي، إذ قدر البنك المركزي العراقي المديونية الخارجية العراقية بـ(65) مليار دولار، إلا إن البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وبنك التسويات الدولي قدروا المديونية الخارجية المستحقة على العراق (120) مليار دولار (بلحاوي،٢٠٢٠:١٢٥)، إذ كانت الديون الخارجية تشكل عبئاً كبيراً على الموازنة العامة في العراق ولكن اتفاقية المساندة أوجدت الحلول المناسبة للديون الخارجية وحققت أهدافها المنشودة في تخفيض الديون الخارجية المستحقة على العراق، يبين من خلال الشكل (1)، بعد أن كانت قبل عام (٢٠٠٤) تقدر بأكثر من (120) مليار دولار أصبحت بحدود (24) مليار دولار في عام (٢٠٢٠).

٧. يعد الاستثمار الأجنبي احد المصادر التمويل الخارجي للتنمية الاقتصادية، فضلاً عن كونه أحد القنوات التي يحصل العراق من خلالها على التكنولوجيا والخبرات الإدارية، مرت التدفقات الاستثمار الأجنبي في العراق بعدة المراحل منها مرحلة حصار الاقتصادي التي سجلت الاستثمارات الوافدة الى العراق معدلات السالبة، وبعد تطبيق الإصلاحات الاقتصادية صدور الأمر(٣٩ لسنة٢٠٠٣)، وبموجب هذا الأمر بات للمستثمر الأجنبي (شركات، أفراد) استثمار الأموال في جميع القطاعات الاقتصادية داخل العراق وفي جميع أشكاله فيما عدا امتلاكه للموارد

(١) على الرغم من الإصلاحات في القروض الخارجية وكيفية سدادها بعد (٢٠٠٣)، إلا ان هذه القروض تعد مؤشر من المؤشيرات التنمية الاقتصادية، لذا في الجانب القياسي لايتم استخدامه كمؤشر للإصلاح الاقتصادي.

الطبيعية للبلد، ووفقاً لتقرير الاستثمار الدولي لعام ٢٠٠٤ الصادر عن (UNCTAD) فإن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى العراق قد ارتفع من مليون دولار عام (٢٠٠٣) لتبلغ (300) مليون دولار عام (٢٠٠٤) وبنسبة تطور بلغت نحو (590%)، والتي توزع أغلبها على عقود المشاركات مع المصارف العراقية الخاصة (المؤسسة العربية لضمان الاستثمار،٢٠٠٥:٨) إن الحكومة العراقية لم تستطع اجتذاب القدر الكافي من الاستثمارات الأجنبية لذا أصدرت الحكومة العراقية قانون رقم (١٣ لسنة ٢٠٠٦) والتي تصب بمجملها مجموعة تعليمات وتسهيلات الائتمانية وإجراءات فعالة للتمهيد لنقل الاقتصاد العراقي إلى اقتصاد السوق الحر واندماجه في الاقتصاد العالمي عبر الاستثمار الأجنبي، لقد ساهم هذا القانون في زيادة التدفقات الواردة إلى العراق من (0.3) مليار دولار لتصل الى (3.4) مليار دولار عام (٢٠١٢)، يظهر من خلال الشكل (1) ان زيادة الهجمات الإرهابية وعدم استقرار وضع الاقتصادي والأمني في العراق أثر سلباً على النفقات الواردة من الاستثمارات الأجنبية، اي ان العوامل الطرد كانت أكبر من العوامل التي ساهم في جذب الاستثمار الاجنبي خلال (٢٠١٣-٢٠٢١).

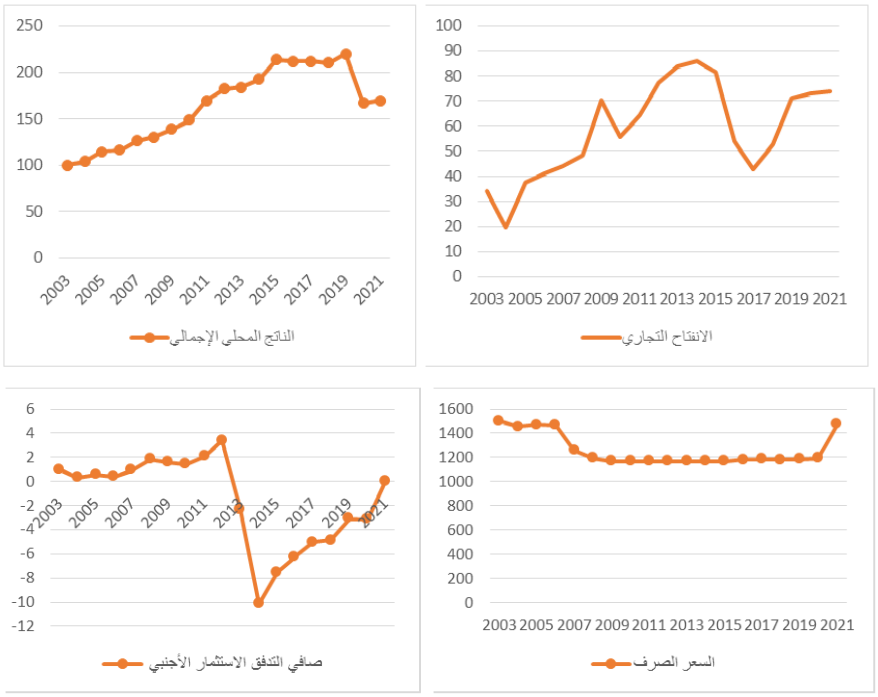

الشكل (1) تطور المؤشرات الإصلاح الاقتصاي في العراق خلال المدة (٢٠٠٣-٢٠٢١)*

المصدر: الشكل من إعداد الباحثين بالاعتماد على:

- World bank indicator https://data.worldbank.org/indicator/BX.KLT.DINV.CD.WD?locations=IQ.
- https://countryeconomy.com/trade/exports/iraq.

ملاحظة: لمزيد من تفاصيل حول تطور جميع المتغيرات البحث راجع الملحق (1).

رابعاً: المنهجية والمواصفات النموذجية:

يهدف هذا المحور إلى بيان وتحليل الآثار الإصلاح الاقتصادي في بعض متغيرات الاقتصاد الكلي في العراق خلال المدة (٢٠٠٣-٢٠٢١)، ويوضح الجدول (1) المتغيرات المستخدمة في الدراسة القياسية ومصادر بياناتها.

الجدول (1) تعريف المتغيرات المستخدمة في الدراسة

المتغيرات	مصادر البيانات المستخدمة
الناتج المحلي الاجمالي (GDP)	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة ، تم الحصول عليه من البنك المركزي العراقي والبنك الدولي.
الانفتاح التجاري (TO)	ويتم احتساب درجة الانفتاح التجاري عن طريق إجمالي قيمة التجارة الخارجية (الصادرات + الاستيرادات) مقسومة على الناتج المحلي الإجمالي في (100%).
الاستثمار الاجنبي (FDI)	صافي تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر، تم الحصول عليه من البنك الدولي.
سعر الصرف للدينار العراقي (Exc)	قيمة العملة العراقية مقابل الدولار الأمريكي وتم استخدام السعر الموازي للدينار العراقي.
معدلات التضخم (INF)	الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك وتم الحصول عليه من البنك الدولي.
البطالة (UN)	معدل البطالة وتم الحصول عليه من البنك الدولي.
الديون الخارجية ($D_{external}$)	اعتمدت البحث على إجمالي الديون الخارجية منشورة في تقارير صندوق النقد الدولي.

المصدر: الجدول من إعداد الباحثين.

بالرجوع إلى الجانب النظري واعتماداً على الدراسات السابقة وواقع الإصلاح الاقتصادي في العراق خلال المدة (٢٠٠٣-٢٠٢١)، اعتمدت الدراسة على استخدم مجموعة المتغيرات الخاصة بالسياسة النقدية والمالية والتجارية كمؤشرات للإصلاح الاقتصادي المتمثلة بـ(سعر الصرف للدينار العراقي، صافي تدفق الاستثمار الأجنبي والتجارة الخارجية) وبيان أثر هذه المتغيرات في بعض المتغيرات المتمثلة بـ(التضخم، البطالة، الناتج المحلي الإجمالي، و الديون الخارجية).

وتم تحديد الشكل الرياضي للنموذج، إذ يعد المرحلة الأساسية في بناء النموذج القياسي وشكل منظومة المعادلات كما يأتي:

المعادلة رقم (1)..... $GDP=F(EXC,IF ,TO)$

المعادلة رقم (2)..... $UN=F(EXC,IF ,TO)$

المعادلة رقم (3)..... $IN =F(EXC,IF,TO)$

المعادلة رقم (4)..... $D_{external}=F (EXC,IF, TO)$

ويتم استخدام الدالة اللوغاريتمية مزدوجة لمنظومة معادلات النموذج وصيغته:

المعادلة رقم (1)..... $LGDP_t= a_0+a_1LEXC_t+a_2IF_t+a_3LTO_t+\varepsilon_t$

المعادلة رقم (2)..... $LUN_t=\beta_0+ \beta_1LEXC_t+ \beta_3LIF_t+ \beta_4 LTO_t+ \varepsilon_t$

المعادلة رقم (3)..... $LINt= \lambda_0+\lambda_1LEXC_t+\lambda_2IF_t+ \lambda_3TO_t+ \varepsilon_t$

المعادلة رقم (4)..... $LD_{external}= h_0+h_1LEXC_t+h_2IF_t+ h_3TO_t+ \varepsilon_t$

إذ إن:

GDP_t الناتج المحلي الإجمالي خلال سنة (t)

EXC_t سعر الصرف للدينار العراقي خلال سنة (t)

IF الاستثمار الأجنبي خلال سنة (t)

TO_t الانفتاح التجاري خلال سنة (t)

$D_{external}$ الديون الخارجية خلال سنة (t)

البطالة	UN_t
التضخم	INt
معلمات للمتغيرات في معادلة الأولى	a_0,a_1,a_2,a_3,a_4,a_5
معلمات للمتغيرات في معادلة الثانية	$\beta_0, \beta_1, \beta_,\beta_4, \beta_5$
معلمات للمتغيرات في معادلة الثالثة	$\lambda_0, \lambda_1, \lambda_2, \lambda_3 \lambda_4$
معلمات للمتغيرات في معادلة الرابعة	h_0,h_2,h_3, h_4, h_5
حد الخطأ	$\varepsilon_{t1}, \varepsilon_{t2}, \varepsilon_{t3}, \varepsilon_{t4}$

يلاحظ أن نماذج المنظومة ذات طابع احتمالي، لهذا تم إدراج حد للخطأ، الذي ينوب عن بعض المتغيرات التي يمكن أن تؤثر في النمو الاقتصادي والتي لم يتم إدراجها في الدراسة.

خامساً: عرض وتفسير النتائج:

من خلال استخدام النموذج الخاص بتقدير و قياس أثر الإصلاح الاقتصادي على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في العراق للمدة (٢٠٠٣-٢٠٢١)، فإن نتائج التقدير على النحو الآتي:

١. الثبات والاستقرار (Stationary test /Unit root test):

تعدّ بيانات السلاسل الزمنية من أهم أنواع البيانات التي تستخدم في الدراسات التطبيقية لاسيما تلك التي تعتمد على بناء نماذج الانحدار لتقدير العلاقات الاقتصادية، وهذه الدراسات تفترض أن تكون السلاسل الزمنية المستخدمة مستقرة، ذلك لأن غياب صفة الاستقرارية يؤدي إلى مشاكل قياسية، مثل مشكلة الانحدار الزائف (Faraj,2021:525).

هناك العديد من الطرق المستخدمة في اختبار السلاسل الزمنية، وقد اعتمدنا على اختبار جذور الوحدة، إذ يفيد هذا الاختبار أن السلسلة مستقرة في حالة عدم وجود جذور الوحدة في السلسلة الزمنية للتغير، وغير مستقرة باحتوائها اتجاه العام أو جذور الوحدة، وبالاعتماد على الاختبار حصلنا على النتائج الآتية والجدول (2) يعرض نتائج التحليل.

الجدول (2) نتيجة اختبار جذر الوحدة (ADF: Augmented Dickey-Fuller) لجميع المتغيرات داخلة النموذج

المتغيرات	Level (المستوى)		1st Difference (الجذور الوحدة)	
	Trend	Intercept	Trend	Intercept
سعر الصرف للدينار العراقي (EX)	0.2066	0.868	0.057**	0.050**
الناتج المحلي الإجمالي	0.9835	0.0659	0.0003*	0.0012*
الاستثمار الاجنبي	0.3785	0.2680	0.0341*	0.0175*
التضخم	0.001	0.7349	0.0204*	0.0014*
البطالة	0.0712	0.4663	0.0026*	0.0038*
الديون الخارجية	0.1201	0.7720	0.0000	0.0000*

المستوى المعنوية عند (1% *) و(5% **) و(10% ***) على التوالي.

الاستقرارية المتغيرات قبل ادخال اللوغاريتم، يجب ان يكون متغير مستقراً في حالات الثلاث التقاطع والتقاطع مع الاتجاه Intercept-Trend.

المصدر: الجدول من إعداد الباحثين بالاعتماد على البيانات السنوية للمدة (٢٠٠٣-٢٠٢١) وباستخدام برنامج (Eviews 9).

يظهر أن جميع المتغيرات في نموذج (الناتج المحلي الإجمالي، الاستثمار الأجنبي، التضخم، البطالة والديون الخارجية) ثابتة ومستقرة في الفرق الأول (التقاطع والتقاطع مع الاتجاه/ Intercept - Trend) عند مستوى المعنوية (1٪) و سعر الصرف للدينار العراقي استقرت في الفرق الأول

عند مستوى معنوية (5%) وبهذا يسمح بإجراء عملية التكامل المشترك بين متغيرات النموذج لان كل المتغيرات الدراسة استقروا بعد أخذ الفرق الأول.

٢. التكامل والتكامل المشترك (Johannsen test Co-Integration Analysis):

بعد الانتهاء من عملية اختبار الكشف عن الثبات والاستقرار في البيانات المستخدمة، نذكر أنه هناك سلاسل زمنية لهما درجة التكامل I(1) نفسها، وهناك احتمال التكامل المشترك بين متغيرات الدرسة، ويعدّ هذا اختباراً من الاختبارات المهمة لبيان وجود العلاقة على المدى الطويل بين متغيرات الدراسة، وحتى يسمح بإجراء تقدير النموذج من الضروري وجود علاقة واحدة على الأقل بين واحد من المتغيرات المستقلة و المتغير التابع، وتتبين نتائج هذا الاختبار من خلال الجدول (3).

الجدول (3) نتائج اختبار التكامل المشترك للمتغيرات الدراسة

متغيرات	الفرضية الصفرية	قيمة (Statistic Max-Eigen)	القيمة الحرجة	Prob**
الناتج المحلي الإجمالي	لايوجد*	67.04560	47.85613	0.0003
سعر الصرف	على الأقل 1*	34.89019	29.79707	0.0119
درجة الانفتاح الاقتصاي	على الأقل 2	12.41136	15.49471	0.1382
الاستثمار الاجنبي	على الأقل 3	4.453755	3.841466	0.0348
نتائج الاختبار: وجود (2) متجهتين متكاملة، * رفض الفرضية الصفرية عند مستوى المعنوية (5%).				
متغيرات	**الفرضية الصفرية**	**قيمة (Statistic Max-Eigen)**	**القيمة الحرجة**	**Prob****
البطالة	لايوجد*	134.2728	47.85613	0.0000
سعر الصرف	على الأقل 1*	60.76185	29.79707	0.0000
درجة الانفتاح الاقتصاي	على الأقل 2*	23.00274	15.49471	0.0031
الاستثمار الاجنبي	على الأقل 3*	6.355334	3.841466	0.0117
نتائج الاختبار: وجود (4) متجهات متكاملة، * رفض الفرضية الصفرية عند مستوى المعنوية (5%).				
متغيرات	**الفرضية الصفرية**	**قيمة (Statistic Max-Eigen)**	**القيمة الحرجة**	**Prob****
التضخم	لايوجد*	81.51191	47.85613	0.0000
سعر الصرف	على الأقل 1	27.53905	29.79707	0.0891
درجة الانفتاح الاقتصاي	على الأقل 2	13.69909	15.49471	0.0916
الاستثمار الاجنبي	على الأقل 3*	5.803932	3.841466	0.0160
نتائج الاختبار: وجود (2) متجهتين متكاملة، * رفض الفرضية الصفرية عند مستوى المعنوية (5%).				
متغيرات	**الفرضية الصفرية**	**قيمة (Statistic Max-Eigen)**	**القيمة الحرجة**	**Prob****
الديون الخارجية	على الأقل 1*	52.34223	47.85613	0.0179
سعر الصرف	على الأقل 2	20.47151	29.79707	0.3914
درجة الانفتاح الاقتصاي	على الأقل 3	8.174793	15.49471	0.4469
الاستثمار الاجنبي	على الأقل 4	0.530740	3.841466	0.4663
نتائج الاختبار: وجود (1) متجهة متكاملة،*رفض الفرضية الصفرية عند مستوى المعنوية (5%). تم اجراء الاختبار التكامل لمتغيرات قبل ادخال اللوغاريتم على المتغيرات البحث.				

المصدر: الجدول من إعداد الباحثين بالاعتماد على البيانات السنوية للمدة (٢٠٠٣-٢٠٢١) وباستخدام برنامج (Eviews 9).

تتبين لنا نتائج الاختبار من خلال الجدول (3) كما يأتي:

١. **اختبار الأثر:** تبين نتائج اختبار الأثر رفض فرضية العدم التي مفادها عدم وجود أي علاقة للتكامل المشترك، وذلك لأن قيمة إحصائية الأثر أكبر من القيمة الحرجة عند مستوى المعنوية (5%)، ويوجد على الأقل (1) متجهة متكاملة للمنظومة معادلات النموذج.

٢. **اختبار القيمة الذاتية العظمى:** تم التوصل إلى النتيجة نفسها من خلال اختبار القيمة الذاتية العظمى، والنتيجة هي رفض فرضية العدم التي تنص على عدم وجود أي علاقة للتكامل

المشترك، وذلك لأن قيمة (Max-Eigen stastic) أكبر من القيمة الحرجة عند مستوى المعنوية (5%)، وتوجد على الأقل (1) متجهة متكاملة في النماذج الاربعة.

سادساً: تقدير النماذج القياسية (Econometrics Model Estimation):

اعتماداً على اختيبارات السابقة المتمثلة بـ(اختبار الاستقرارية، اختبار التكامل المشترك)، اعتمد البحث على مجموعة النماذج المتملثة (سعر الصرف للدينار العراقي، الاستثمار الأجنبي، الانفتاح التجاري) لبيان أثر المؤشيرات الاصلاح الاقتصادي في بعض المتغيرات الاقتصاد الكلي خلال المدة (٢٠٠٣-٢٠٢١)، تم جمع النتائج للنماذج البحث في الجدول (4).

الجدول (4) تقدير المعلمات النماذج بالاستخدام طريقة (Cointe-Cointegrating Regression) خلال المدة (٢٠٠٣-٢٠٢١)*

تقدير معلمات النموذج (1) الناتج المحلي الإجمالي				
Prob.	**t-Statistic**	**Std. Error**	**Coefficient**	**المتغيرات المستقلة**
0.0000	63.59932	0.004450	0.283013	سعر الصرف للدينار العراقي (LEXC)
0.5758	-0.559488	0.032357	-0.018103	الاستثمار الاجنبي (FI)
0.0000	97.85566	0.003645	0.356664	الانفتاح التجاري (LTO)
0.4555	0.746209	0.008357	0.006236	حد الثابت
تقدير معلمات النموذج (2) البطالة*				
Prob.	**t-Statistic**	**Std. Error**	**Coefficient**	**المتغيرات المستقلة**
0.0000	46.12979	0.008576	0.395623	سعر الصرف للدينار العراقي (LEXC)
0.0055	7.213923	0.003376	0.024356	الاستثمار الاجنبي (LFI)
0.0618	-2.914886	0.000974	-0.002838	الانفتاح التجاري (LTO)
تقدير معلمات النموذج (3) التضخم				
Prob.	**t-Statistic**	**Std. Error**	**Coefficient**	**المتغيرات المستقلة**
0.0044	3.568218	0.001416	0.005051	سعر الصرف للدينار العراقي (LEXC)
0.0765	1.955017	0.030725	0.060069-	الاستثمار الاجنبي (LFI)
0.0012	4.303018	0.007175	0.030876	الانفتاح التجاري (LTO)
0.0786	-1.939115	2.177145	-4.221734	حد الثابت
تقدير معلمات النموذج (4) الديون الخارجية				
Prob.	**t-Statistic**	**Std. Error**	**Coefficient**	**المتغيرات المستقلة**
0.0618	2.078907	0.534266	1.110690	سعر الصرف للدينار العراقي (LEXC)
0.0003	-5.283633	0.006118	-0.032326	الاستثمار الاجنبي (LFI)
0.0000	-8.973175	0.001416	-0.012710	الانفتاح التجاري (LTO)
0.4154	-0.846292	3.937309	-3.332113	حد الثابت

* تم استخدام (DOLS:Dynamic OLS) لنموذج البطالة (ARCH) للنموذج خاص بالناتج المحلي الإجمالي واستخدمت (FMOLS) للنموذج خاصة بالتضخم والقروض الخارجية.

المصدر: الجدول من إعداد الباحثين بالاعتماد على البيانات السنوية للمدة (٢٠٠٣-٢٠٢١) وباستخدام برنامج (Eviews 9).

يبن من خلال الجدول (4):

- **سعر الصرف للدينار العراقي:** ان الإصلاحات التي قام بها البنك المركزي العراقي في سعر الصرف للدينار العراقي تحت الاشراف صندوق النقد الدولي الأثر إيجابياً في النمو الاقتصادي والتضخم، إذ ان الاستقرار النسبي سعر الصرف للدينار العراقي ساهمت في تحقيق النمو الاقتصادي بمقدار (.28) عند مستوى المعنوية (0.00)، كما ساهمت في انخفاض معدل التضخم بمقدار (0.006) وعند مستوى المعنوية (0.004) بينما هذا الأثر الايجابي لسعر الصرف إيجابي لم ينعكس على البطالة والديون الخارجية في العراق خلال المدة (٢٠٠٣-٢٠٢١)، وهذا نتيجة

يعكس واقع الاقتصاد العراقي، لأن ليس هناك تناغم بين السياسة المالية والنقدية. من جهة أخرى ان اتفاقيات القروض الخارجية يتم حسب شروط الصندوق النقد الدولي وحصة العراق من حقوق السحب الخاص، أي لا يرتبط بشكل فعال بالسياسة سعر الصرف.

- **الاستثمار الأجنبي:** على الرغم من الإصلاحات التي قام بها الحكومة العراقية بعد عام (٢٠٠٣) متمثلة باصدار القانون الاستثمار ومنح القروض وتسهيلات الائتمانية للمستثمرين، إلا ان أثر صافي الاستثمارات الأجنبية كانت سلبيا على النمو الاقتصادي والبطالة، أي لم يساهم صافي الاستثمارات الأجنبية في انخفاض معدلات البطالة في العراق، بل على العكس أدى الى ارتفاع معدلات البطالة بنسبة (0.02)، وإنخفاض النمو الاقتصادي بمقدار (0.018) وبمستوى المعنوي أقل من (0.05)، وهذا يعني ان الإصلاحات الاقتصادية في الاستثمارات الأجنبية لم تساهم إعادة بعث الاستثمارات الحقيقية التي تسمح بتأهل الاقتصاد العراقي ودمجه في الاقتصاد العالمي.
- تجدر الاشارة هنا الى ان صافي الاستثمارات الأجنبية ساهم في انخفاض معدلات النضخم بمقدار (0.06) وعند مستوى المعنوية (0.07) وانخفاض الديون الخارجية بمقدار (0.03) وعند مستوى المعنوية (0.003) وهذه النتيجة تتفق مع المنطوق النظرية الاقتصادية ولاواقع اتفاقيات القروض الخارجية والإصلاحات الاقتصادية في الاسعار في العراق.

كما تعد درجة الانفتاح التجاري مؤشراً من مؤشرات التنمية الاقتصادية، وعلى الرغم من وجود اختلال كبير في جانب الصادرات، إذ تشكل الصادرات النفطية أكثر من (95%) من إجمالي الصادرات العراقية واستخدم الإيرادات النفطية لتمويل الاستيرادات الاستهلاكية، إلا ان الانفتاح الاقتصادي أثر إيجابيا في معظم المتغيرات البحث ويتضح من الجدول (4) ارتفاع نسب هذا المؤشر(الانفتاح الاقتصادي) بنسبة (1%) ساهم في ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي بنسبة (0.36) عند مستوى المعنوية (0.00)، وانخفاض معدلات البطالة والقروض الخارجية بمقدار (0.002) و(0.012)على التوالي. إلا ان الانفتاح الاقتصادي لم يساهم في انخفاض معدلات التضخم على العكس من ذلك ساهمت في ارتفاع مستوى العام للأسعار بمقدار (0.3) للان الاستيرادات الاستهلاكية تسيطر على نسبة (70%) من إجمالي الاستيرادات العراقية وهو ما يعكس ضعف الإنتاجي داخل العراق، ويساهم في ارتفاع مستوى العام للأسعار. الأسعار المحلية ينعكس مباشر الأسعار العالمية نتيجة عملية التحول الاقتصادي وفتح الحدود على العالم تحت شعار الحرية الاقتصادية وتم إلغاء الضرائب الجمركية على أغلبية السلع والخدمات.

خامساً: الاختبارات التشخيصية لمصداقية نماذج (Diagnostic tests):

الخطوة الأخيرة في تكملة مراحل بناء النموذج القياسي هي مرحلة تقييم النموذج المقدر، لكي يكون تقدير معلمات النموذج أكثر دقة، وتعتمد عليه صناعة القرار، وفي هذا السياق استخدم هذا البحث عدة اختبارات تشخيصية، وهي:

١. اختبارات المصداقية وملاءمة النموذج:

هناك اختبارات ومؤشرات كثيرة في هذا الجانب، إلا أن أهمها هو: (R^2، Adjusted R^2، Std.Error)، يتبين من الجدول (5) أن معامل التحديد ومعامل التحديد المعدلة (R-Squared و Adjusted R^2) مرتفعة ومقبولة في النماذج المقدرة، وهذا يدل على أن المتغيرات المستقلة الممثلة في النماذج توضح نسبة كبيرة من سلوك المتغير التابع، وأن الخطأ المعياري للنماذج المقدرة لم يتجاوز نسبة (0.5) وهذا يؤكد أن النماذج المقدرة كلها مناسبة.

الجدول (5) نتائج اختبار مصداقية النموذج المقدر

النماذج	R-Squared	Adj. R^2	S.E.of regression	القرار النهائي
سعر الصرف (Exc)	0.83	0.80	0.12	معنوي ومقبول
البطالة (UN)	0.98	0.95	0.03	معنوي ومقبول
التضخم (IN)	0.95	0.93	0.46	معنوي ومقبول
القروض الخارجية (Dexternal)	0.86	0.80	0.19	معنوي ومقبول

المصدر: الجدول من إعداد الباحثين بالاعتماد على البيانات السنوية للمدة (١٩٨٠-٢٠١٨) وباستخدام برنامج (Eviews 9).

٢. اختبارات لتقييم مدى صلاحية النموذج Diagnostic test and Statistical Indicators:

من أجل فحص صلاحية النموذج المقدر وإمكانية تطبيقها في الحياة العملية حالياً ومستقبلاً، واستخدم النموذج المقدر لأغراض التنبؤ، فإن النموذج المقدر يجب ان يكون خالي من المشاكل القياسية او تجاوز غالبية المشاكل القياسية، يلخص الجدول (6) نتائج هذه الاختبارات التشخيصية، دليل على عدم وجود أي من المشاكل القياسية الجديرة بالذكر. واجتياز النماذج كافة الاختبارات الإحصائية (كالارتباط الذاتي، والتعدد الخطي، وعدم تجانس التباين، والتشخيص، والتوزيع الطبيعي)، وذلك دليل على حسن استخدام النماذج.

الجدول (6) الاختبارات التشخصية للنموذج المقدر

المشاكل القياسية ونوع الاختبار	الناتج المحلي الاجمالي	البطالة	تقييم الاختبار
مشكلة الارتباط الذاتي Breusch-Godfrey Test	Prob.F = 0.64>0.05	Prob.F = 0.09 > 0.05	لا توجد المشكلة
مشكلة عدم تجانس التباين (ARCH)	Prob.F = 0.12>0.005	Prob.F = 0.42>0.05	لا توجد المشكلة
مشكلة التوزيع الطبيعي للبواقي (Jarque-bera)	Prob.J.B = 0.55>0.05	Prob.J.B = 0.78>0.05	لا توجد المشكلة
مشكلة التشخيص Ramsey Reset Test	Prob.F = 0.21>0.05	Prob.F = 0.06>0.05	لا توجد المشكلة
مشكلة الارتباط المتعدد Variance Inflation Factors	CenteredVIF < 9	Centered VIF < 8	لاتوجد المشكلة
المشاكل القياسية ونوع الاختبار	**التضخم**	**القروض الخارجية**	**تقيم الاختبار**
مشكلة الارتباط الذاتي Breusch-Godfrey Test	Prob.F = 0.63>0.05	Prob.F = 0.63>0.05	لا توجد المشكلة
مشكلة عدم تجانس التباين (ARCH)	Prob.F = 0.11>0.05	Prob.F = 0.24>0.05	لا توجد المشكلة
مشكلة التوزيع الطبيعي للبواقي (Jarque-bera)	Prob.J.B = 0.30>0.05	Prob.J.B = 0.30>0.05	لا توجد المشكلة
مشكلة التشخيص Ramsey Reset Test	Prob.F = 0.10>0.05	Prob.F = 0.81>0.05	لا توجد المشكلة
مشكلة الارتباط المتعدد Variance Inflation Factors	CenteredVIF < 9	Centered VIF < 9	لاتوجد المشكلة

المصدر: الجدول من إعداد الباحثين بالاعتماد على البيانات السنوية للمدة (٢٠٠٣-٢٠٢١) وباستخدام برنامج (Eviews 9).

٣. الاختبار لاستقرارية النماذج (CUSUM Test):

بعد تقدير صيغة تصحيح الخطأ لنموذج (2SLS)، فإن الخطوة التالية هي اختبار الاستقرار الهيكلي لمعاملات الأجل الطويل والقصير، ولكي يتحقق ذلك يتم الاعتماد على اختبار المجموع التراكمي للبواقي المتابع (CUSUM Test)، ووفقاً لهذا الاختبار يتحقق الاستقرار الهيكلي إذا وقع

الرسم البياني بين الحدود الحرجة بمستوى (5%)، وهذا يؤكد أن متغيرات الدراسة ساكنة، والشكل (2) يترجم سكون المعلمات للنموذج، ويؤشر السكون بين المتغيرات الظاهرة المدروسة، لأن جميعها واقعة في حدود الثقة خلال مدة الدراسة.

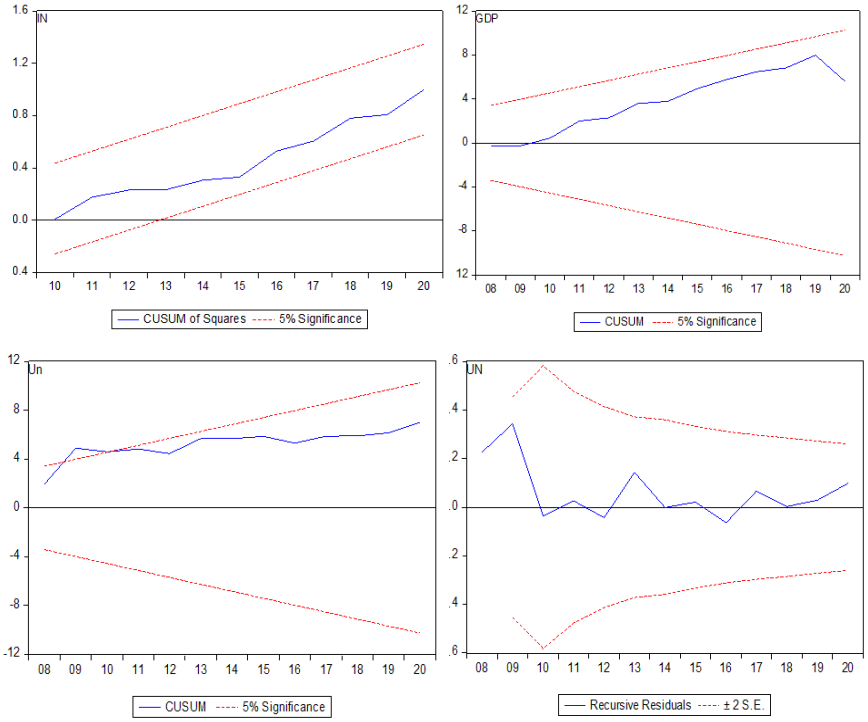

الشكل (2) اختبار الاستقرارية للنماذج

المصدر: الشكل من إعداد الباحثين بالاعتماد على مستخرجات برنامج (Eviews9).

الاستنتاجات والمقترحات:

الاستنتاجات:

١. لبيان أثر الإصلاح الاقتصادي على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية المتمثلة بـ(الناتج المحلي الإجمالي، معدل التضخم، البطالة، القروض الخارجية) وتم استعانة بـ(سعر الصرف للدينار العراقي، الاستثمار الأجنبي، الانفتاح التجاري) كمتغيرات نائبة عن الإصلاح الاقتصادي.

٢. ان الإصلاحات التي قام بها البنك المركزي العراقي في سعر الصرف للدينار العراقي تحت اشراف صندوق النقد الدولي الأثر الايجابي في النمو الاقتصادي والتضخم، إذ ان الاستقرار النسبي سعر الصرف للدينار العراقي ساهمت في تحقيق النمو الاقتصادي، كما ساهمت في انخفاض معدل التضخم. بينما هذا الأثر الإيجابي لم ينعكس على البطالة والديون الخارجية في العراق خلال المدة (٢٠٠٣-٢٠٢١)، وهذا نتيجة يعكس واقع الاقتصاد العراقي لانه ليس هناك تناغم بين السياسة المالية والنقدية. من جهة أخرى ان اتفاقيات القروض الخارجية يتم حسب شروط صندوق النقد الدولي وحصة العراق من حقوق السحب الخاص، أي لا يرتبط بشكل فعال بسياسة سعر الصرف.

٣. الإصلاحات التي قامت بها الحكومة العراقية بعد عام (٢٠٠٣) متمثلة باصدار قانون الاستثمار ومنح القروض والتسهيلات الائتمانية للمستثمرين لم يساهم في تحقيق النمو الاقتصادي وانخفاض معدلات البطالة في العراق خلال المدة (٢٠٠٣-٢٠٢١).
٤. تعد درجة الانفتاح التجاري مؤشراً من مؤشرات التنمية الاقتصادية، وعلى الرغم من وجود اختلال كبير في جانب الصادرات، إذ تشكل الصادرات النفطية أكثر من (95%) من إجمالي الصادرات العراقية واستخدم الإيرادات النفطية لتمويل الاستيرادات الاستهلاكية، إلا ان الانفتاح الاقتصادي أثر إيجابياً في النمو الاقتصادي و انخفاض القروض الخارجية والبطالة.
٥. تسبب الانفتاح التجاري في ارتفاع المستوى العام للأسعار وذلك لكون الأسعار المحلية تنعكس مباشر للأسعار العالمية نتيجة عملية التحول الاقتصادي وفتح الحدود على العالم تحت شعار الحرية الاقتصادية وتم إلغاء الضرائب الجمركية على أغلبية السلع والخدمات.

المقترحات:

١. العمل على متابعة الإصلاحات والتطورات التي حدثت في المؤشرات الداخلية والخارجية في الاقتصاد العراقي وسبل معالجة الاختلالات في تلك المؤشرات والعمل على رفع القدرة التنافسية للاقتصاد العراقي والشروع بعمليات الإصلاح الاقتصادي وفتح المجال إمام القطاع الخاص للقيام بدوره في الحياة الاقتصادية.
٢. ضرورة توجيه مزيد من الدعم والتيسيرات للاستثمار المحلي، إذ أنه الأقدر على دعم النمو والتنمية مقارنه بالاستثمار الأجنبي المباشر، مع التركيز على تدريب وتطوير العمالة لأنها الركيزة الأساسية لرفع إنتاجيتها ومن ثم نمو الناتج المحلي في العراق.
٣. العمل على زيادة الصادرات غير النفطية والاستيرادات رأس المالية من أجل تحقيق التنويع النسبي في التجارة الخارجية وارتفاع مساهمته في المتغيرات الاقتصاد الكلي.
٤. ضرورة الاستمرار على عمليات السوق المفتوحة التي ساهمت في اسقرار نسبي لسعر صرف الدينار العراقي، وهذا الأخير يساهم في تحقيق دور سعر صرف الدينار العراقي بشكل أكثر على المتغيرات الاقتصادية.
٥. تسريع انضمام العراق الى منظمة التجارة العالمية من خلال تطبيق شروط وآليات انضمامه والاستفادة من عمليات التحرير الاقتصادي (التجاري، المالي، النقدي، البيئي) بشكل أكثر.

المصادر والمراجع:

أولاً: المصادر العربية:

١. بلحاوي، حاتم كريم، (٢٠١٠)، الإصلاح الاقتصادي في العراق في إطار اتفاقية المساندة (SBA) مع صندوق النقد الدولي، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة المستنصرية، بغداد، العراق.
٢. بني سلامه، محمد تركي ودرادكه، محمد يوسف. (٢٠١٦). أثر الإصلاح الاقتصادي في الإصلاح السياسي: الأردن أنموذجاً (٢٠٠٢-٢٠١٥م)، مجلة المنارة، المجلد ٢٣، العدد ٢.
٣. بوفينش، وسيلة، (٢٠٢١)، دور الإصلاحات الاقتصادية الهيكلية في دعم النمو الاقتصادي في الصين: دراسة قياسية خلال الفترة ١٩٧٨-٢٠١٨، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلة ٧، العدد٢.
٤. الجبوري، مخيف جاسم حمد ومحمد، مراد حاتم، أثر الاصلاح الاقتصادي في النمو الاقتصادي في الجزأثر خلال (١٩٩٠-٢٠١٤)، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد (٢)، العدد (٢٢)، العراق.
٥. حميد، جميل أحمد، (٢٠٠٠)، الاختلالات الهيكلية وسياسات الإصلاح الاقتصادية في اليمن للمدة ١٩٨٠-١٩٩٨ اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الادارة والاقتصاد، الجامعة.

٦. سعود، عصام عبدالخضر، (٢٠١١)، إصلاح الموازنة العامة وعلاقتها بالتنمية المستدامة - تجارب مختارة مع إشارة خاصة للعراق، أطروحة دكتوراه، قسم الاقتصاد، كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، بغداد، العراق.
٧. صندوق النقد الدولي، (١٩٨٨)، الخصخصة الهيكلية في البلاد العربية، أبو ظبي.
٨. على، سعد حسن وصالح، ياسين عيج ومحمود، اسلام محمد، (٢٠٢٠)، تقييم برامج الإصلاح الاقتصادي في العراق بعد التعديل للفترة (٢٠٠٣-٢٠١٦) مجلة كلية بغداد للعلوم الإدارية الجامعة، العدد ٢٦.
٩. عمران، ستار جابر، (٢٠١٩)، منهجية الإصلاح الاقتصادي في العراق: دراسة تحليلية، مجلة الإدارة والاقتصاد، المجلد ٢، العدد ١٢٠.
١٠. عواد، خالد روكان، (٢٠١٥). الإصلاح الاقتصادي في العراق بعد عام ٢٠٠٣ التجربة والتحديات Zanco . Journal of Humanity Sciences, 19(1), 59-72.
١١. فرج، ماردين محسوم، (٢٠١٧)، أثر تحرير التجارة الدولية على التنمية المستدامة في العراق مع إشارة الى إقليم كوردستان، أطروحة دكتوراه،جامعة المنصورة، جمهورية مصر العربية.
١٢. المطيري، حمدعوض مطيعملفي والشيمى، حلمى السيد عاطف وعبدالله، طارق على أحمد، (٢٠٢١). أثر الإصلاح الاقتصادي على التنمية المستدامة في مصر. مجلة البحوث والدراسات الإفريقية ودول حوض النيل، ٣(١)، ١-٣٣ . doi: 10.21608/mbddn.2021.205439.

ثانياً: المصادر الأجنبية:

13. Abbott, P., Andersen, T. B., & Tarp, F. (2010). IMF and economic reform in developing countries. The Quarterly Review of Economics and Finance, 50(1), 17-26.
14. Al-Rawi, Ahmed, Saud, Diaa Hussein, Hammadi, Ahmed Abbas (2021), Working Capital Efficiency and the Reduction Risk-Case Study, Current Trends in Management and Information Technology, Volume (18).
15. Bashar, O. K., & Khan, H. (2012). The impact of economic reforms on growth: A case study of Bangladesh. The Journal of Developing Areas, 125-143.
16. Bayar, A. A., & Günçavdı, Ö. (2021). Economic reforms and income distribution in Turkey. Economic Systems, 45(1), 100778.
17. Elijah, A. (2007). Effects of corruption and economic reforms on economic growth and development: lessons from Nigeria. In African economic conference.
18. Faraj, M. M. (2021). The impact of financial development on economic growth in Iraq for the period (2004-2018): An Analytical Econometric Study. journal of Economics And Administrative Sciences, 27(126).
19. Faraj, Mardin. M., Abdalla, Gyana .M. J.,(2022). "The Distributional Effects of change the Exchange Ratein Iraq Economic During the period (1990-2020)".TANMIYAT ALRAFIDAIN, 41 (135), 260 -287, https://doi.org/10.33899/tanra.20 20.165650
20. Ffrench-Davis, R. (2002). Economic reforms in Chile. From Dictatorship to Democracy.
21. Heidhues, F., & Obare, G. A. (2011). Lessons from structural adjustment programmes and their effects in Africa. Quarterly Journal of International Agriculture, 50(892-2016-65193), 55-64.
22. IMF, (October 2014), Regional economic outlook. Middle East and Central Asia, World economic and financial surveys, Washington, USA.
23. IMF, (September, 2008),Iraq: First Review Under the Stand-By Arrangement and Financing Assurances Review Staff Report; IMF, USA
24. Jamal, A., Khan, W. H., & Qadri, B. Impact of Economic Reforms, FDI and Imports on GDP: Trends and Regression Analysis.
25. Joshi, V., & Little, I. D. (1996). India's economic reforms, 1991-2001. Clarendon Press.
26. Reznick, D. A. (1995). The stabilization and structural adjustment procedures of the International Monetary Fund and the World Bank.
27. Zhao, J., Madni, G. R., Anwar, M. A., & Zahra, S. M. (2021). Institutional Reforms and Their Impact on Economic Growth and Investment in Developing Countries. Sustainability, 13(9), 4941

الملحق (1) متغيرات الدراسة

السنة	الناتج المحلي الإجمالي*	الديون الخارجية	صافي التدفق الاستثمار الأجنبي	التضخم	البطالة	الانفاق العام	الايرادات العامة	السعر الصرف	الانفتاح التجاري
2003	99.79633		1	33.61621	28.1	1321.699	1430.231	1500	34.03954
2004	104.188	120	0.3	26.96191	26.8	33559.1	22693.24	1453.417	19.68509
2005	114.7716	93.95	0.5153	36.95948	18	31676	27515.55	1472	37.53984
2006	116.3527	125	0.383	53.23096	17.5	32813.5	33429.86	1467.417	41.15042
2007	125.9263	92.33	0.9718	-10.0675	11.7	41026.4	43520.55	1254.567	44.15016
2008	130.1818	81.48	1.8557	12.66285	15.3	75731.2	67264.54	1193.083	48.30118
2009	138.5167	100.9	1.5983	6.873615	15.2	66046.6	47187.48	1170	70.24356
2010	148.9698	76.72	1.3962	2.877747	13.9	68740.9	59419.76	1170	55.74316
2011	169.7309	73	2.082	5.801455	14.6	80648.9	85469.04	1170	64.70947
2012	182.6305	60.9	3.4	6.089096	14.7	93510.2	102443.6	1166.167	77.19801
2013	183.9089	61	-2.3353	1.879498	13.1	113242.7	97570.66	1166	83.99343
2014	192.7365	59.2	-10.1764	2.235974	10.6	102873.6	90383.04	1166	86.00433
2015	213.9375	57.6	-7.5742	1.39333	10.713	77236.7	56941.98	1167.333	81.31822
2016	212.2686	66.1	-6.2559	0.556521	10.82	71410.1	46031.53	1182	54.26542
2017	212.2686	68.1	-5.0324	0.184059	13.02	67617.5	65317.48	1184	42.84453
2018	210.4419	68.1	-4.8851	0.367441	12.862	71684.5	90160.58	1182	52.81529
2019	219.7032	72.43	-3.0756	0.20134	12.822	82013.4	90927.3	1183	71.13927
2020	166.756	25.49	-3.1466	0.6	13.74	74928.1	53019.87	1192	73.09515
2021	169.756	20.837		0.644	13	58843.73	63664.25	1,477.10	74.00562

Source: World bank indicator
https://data.worldbank.org/indicator/BX.KLT.DINV.CD.WD?locations=IQ,
https://countryeconomy.com/trade/exports/iraq

* البيانات بالدولار الأمريكي - مليار دولار.